المحاضرة الثالثة

مناهج السياسة الخارجية

المناهج المعاصرة

المناهج التقليدية

منهج التحليل النظمى

المنهج المقارن

المنهج التحليلي

منهج اتخاذ القرار

المنهج الوظيفي

المنهج التاريخي

المنهج المثالي

المنهج الواقعي

الواقعية الجديدة

المنهج السلوكي

المناهج المعاصرة

منهج التحليل النظمي

ظهرت قبل حقبة من الزمن مدارس فكرية حاولت توحيد مختلف العلوم من أجل الوصول إلى الإطار الفكرى و المنهجى الموحد و تمثلت هذه المدارس النظرية العامة للتنظيم التى تعود جذورها إلى جهود العالم البيولوجى فون بيرتا لانفى فى العشرينات من هذا القرن.

انطلق دعاة هذه النظرية من مفهوم النظام الذى يعد عندهم وحدة التحليل الأساسية ، و الذى عرفه بريار بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة المكونة لكلية ، التى تنم عن تنظيم ما .

أما برتا لانفى فيعرف النظام بأنه مجموعة عناصر معقدة و هى فى حالة تفاعل. و فضلاً عن استخدام دعاة هذا المنهج مصطلح النظام ، فإنهم استخدموا مجموعة أخرى من المفاهيم الملائمة للأنظمة العضوية و الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية :

- مجموعة مفاهيم ذات طابع وصفى بالأساس تقترحتصنيفات للنظم و توضح الخطوط العريضة لأبنية و حركة النظم .
- مجموعة مفاهيم تركز على البعد الدينامي للنظم أي التعبير الذي يصيب النظم ذاتها أو بفعل الإستجابة لتعديل في الظروف البيئية.
 - مجموعة مفاهيم تخص ضبط و تنظيم و بقاء النظام .

و للمنهج النظمي سمات و خصائص:

- أن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية حية و متحركة و قابلة للتطور و التغير المستمر .
 - يعمل النظام من خلال المؤثرات الداخلية و الخارجية .
 - أن النظام قد يكون مغلقًا.

- هناك فواصل بين النظام و بيئته الخارجية ، ينتج منها حاجات وضغوطًا و تديات مادية و إنسانية و فكربة .
 - قدرة النظم على التكيف مع الظروف المكتنفة به .
- تتفاعل السياسة الخارجية لجميع الدول بمفهوم البيئة ، و يدخل فى هذا التفاعل أمور كثيرة تتمثل فى الأهداف و القدرات والاستراتيجيات و الوسائل ، فضلاً عن القرارات و الأفعال .

و هناك بعض الانتقادات التي توجه إلى المنهج النظمي:

- الإهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام ، و هذا يعنى أن نظرية التحليل النظمى هي محافظة بطبيعتها و متحيزة للوضع القائم ، و بالتالى هي غير صالحة لتناول النظام السياسي إبان حقب التغيير الثوري .
- يعكس هذا المنهج مستوى عاليًا من من التجريد و افتقاره إلى التحديد الإجرائي الواضح.
- يعاب عليه تناوله السريع الغامض لعنصر التحويل ، فقد اكتفى بالقول أن هذه العملية تحدث داخل أبنية النظام ، دون أن يوضح ماهية هذه الأبنية و التفاعلات التي تحدث بداخلها .

المنهج المقارن

المقارنة هي التمييز بين أو وصف الخصائص و الصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر أي هي تقصى نقاط التشابه أو الإختلاف.

يستخدم المنهج المقارن أسلوب الملاحظة و الإستنتاج في مراحل البحث المختلفة خلال وضع الفرضية أو عند التأكد من المصادر و القواعد من أجل الوصول إلى التعميمات أو النظريات الناتجة من البحث.

يقوم هذا المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى من أجل الوصول إلى نقاط الشبه أو الإختلاف فيما بينهما، خلال حقبتين لكل منها طابعها الخاص أو أو لكل منها زعامة خاصة .

تم استخدام المنهج المقارن في بداية الأمر على مستوى الدول الأوروبية ، أما الآن فإنه يستخدم في الأقطار غير الأوروبية . و لم يعد مقتصر على الجوانب الشكلية للمؤسسات ، بل امتد لدراسة الجماعة السياسية و الأبعاد و المواقف المؤثرة في عمليات صنع القرار في مختلف الدول .

و هناك بعض العوامل التى أسهمت فى بلورة الدراسة المقارنة فى السياسة الخارجية :

- التطورات الدولية التي حصلت في الستينات من هذا القرن.
 - التطور العلمي.

المنهج التحليلي

من الناحية التاريخية أشار إلى هذا المنهج كل من أرسطو في دراسته للمنطق، وإيمانويل هوسرل.

و التحليل هو عملية تعريف و تقويم للأجزاء التى يتكون منها الكل ، أو هو تعريف و تقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة جديدة .

ساد هذا المنهج في أعقاب الثورة الفرنسية ، و ركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية من خلال التعرف على غرض الدولة و أهدافها وتسلسل مصالحها و تحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى .

منهج اتخاذ القرار

عملية صنع القرار هى المرحلة المحورية فى العملية السياسية ، فقد تم ترتيب القوى السياسية ، و بعدها يتم الإنتقال إلى سن سياسات رسمية ، و بعد ذلك يتم الإنتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية و من ثم مراجعة النتائج .

و تشير عملية صنع القرار إلى عملية التفاعل بين المشاركين كافة على المستوى الرسمى و غير الرسمى في رسم السياسات العامة ، فعملية صنع القرار تعد بمثابة الوظيفة الرئيسة الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية .

و قد برز في هذا الحقل ريتشارد سنايدر ، إذ عد أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار ، فصانع القرار السياسي، على مستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ لابد و أن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف .

تعد نظرية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية من النظريات الأساسية التى يهتم بها أساتذة السياسة الخارجية ، و تنصب اهتمامات هذه النظرية على تفاعل الدول مع العوامل المؤثرة من النظام الدولى الذى تعمل فى إطاره .

و قد اقترح سنايدر ثلاث وسائل لتحليل العوامل التي يتبناها صانعو القرار:

- البيئة الداخلية.
- البيئة الخارجية .
- صيرورة صناعة القرار .

و عند سنايدر تتكون عملية صنع القرار من مستويات دنيا ثلاث هي :

- دائرة الإختصاص.
- الإتصال و المعلومات.
 - الدوافع و المحركات.

و هناك مجموعة من الإنتقادات التي وجهت لمنهج اتخاذ القرار لسنايدر:

- أن معالجة سنايدر لموضوع الدوافع في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية تتسم بعدم الوضوح و التحديد .
- أن منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لم يحدد لنا نوعية التأثيرات المتبادلة بين مختلف العناصر و المتغيرات الأساسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية .

- فى حالات لا حصر لها ، هناك افتقار فى البيانات و المعلومات ، مما يؤدى إلى عدم إمكانية الوصول إلى استنتاجات معينة بشأن عملية صنع القرار القرار فى السياسة الخارجية .
- أن تحديد الأهداف قد يكون صعبًا في التطبيق للاختلاف بين الأهداف المعلنة و الأهداف الحقيقية التي تتبناها الدول في مثل هذه المواقف الخارجية.

المنهج الوظيفي

يقوم المنهج الوظيفى على الوصف . و يقول أحد رواد هذا المنهج العالم الأمريكي مرتن أنه يعد من أكثر المناهج صلاحية لتقديم نتائج تجسد الظاهرة الاجتماعية ، و لكنها أقل صلاحية من حيث البناء المنتهى لأصوله و طرق استخدامه و تطبيقه و صياغة نتائجه .

نشأ هذا المنهج في الولايات المتحدة ، كردة فعل لمبالغة المنهج التاريخي، و قد خلط هذا المنهج بين تحديد نواحي التحليل التي تفرضها طبيعة الظاهرة ، وأسلوب التحليل ، فالوظيفة عنصر أساسي من عناصر التحليل ، و لكنها ليست الوحيدة ، و أنها ليست سوى أحد عناصر الحقيقة الوصفية التي نستطيع أن نصل أليها سواء عن طريق المنهج التحليلي أو المنهج الوصفي .